النخبة الكردستانية: الدولة، الهوية، المواطنة

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت ـ مكتب عمان

آب، 2019

عمان، الأردن

النخبة الكردستانية: الدولة، الهوية، المواطنة

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمان

آب، 2019

عمان، الأردن

الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن و العراق

مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب عمان
صندوق بريد: 941876
عمان 11194
الأردن

هاتف: 5008335 6 962+
فاكس: 5696478 6 962+

البريد الالكتروني fes@fes-jordan.org
الموقع الالكتروني www.fes-jordan.org
صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

غير مخصص للبيع

©مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب عمان
جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن اعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو المحرر

المحتويات

المقدمة 1

المنهجية والمفاهيم والمقاربة النظرية 1

الإستفتاء على الدولة: طموح قابل للتحقيق ام ورطة؟! 3

الأكراد والعرب: عقدة العلاقة! 5

الهوية الوطنية العراقية: فرض الإمكان و الإستحالة 7

الملفات الثلاثة: وصفة الأكراد للإنفصال أو الإندماج؟ 8

حكومتا بغداد واربيل الجديدتان: أمل بغدٍ أفضل؟ 9

العقدة الكردية في العراق.. هل من حل ممكن؟ 10

التوصيات المشتركة بين الحكومة الإتحادية واقليم كردستان: 10

التوصيات الخاصة بالحكومة الإتحادية: 12

التوصيات الخاصة بإقليم كردستان: 13

اسماء النخبة المستطلعة آراؤهم بحسب الحروف الألفبائية 14

التعريف بالكاتب 16

عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق 16

المقدمة

صوّت 92% من الأكراد على الإنفصال من العراق في استفتاء شارك به 72% من الكردستانيين في 25 سبتمبر/ايلول 2017م الماضي. الإستفتاء لم يحظ بتأييد دولي رسمي، واثار موجة من الإجراءات الغاضبة من مجلس النواب والحكومة الإتحاديتين، ادت الى استمرار الخلافات الحادّة ضمن ملفات عديدة منها النفط، وتوزيع الثروات، والمنافذ الحدودية، والصلاحيات القانونية، والدفاع، وغيرها.

وبالنظر الى التاريخ الطويل للعلاقة مع الأكراد طوال عمر الدولة العراقية الحديثة، مال الباحثون إلى تبسيط المشكلة في أنها مشكلة قومية ايديولوجية بين الطرفين، الا ان نظرة اعمق للملفات العالقة، والمطالبات الكردية من وجهة نظر النخبة في كردستان، قد تكشف مضامين اخرى، فضلا عن الجانب القومي الذي لبس لبوسا نفسيا وعاطفيا عميقا.

تسعى هذه الدراسة للكشف عن تلك المضامين، والحلول

المقترحة لمزيد من الإندماج الكردي في الدولة العراقية، وذلك نظرا لفشل مشروع الإنفصال بل استحالته في المدى المنظور وفقا للمعطيات الجيوسياسية في المنطقة فضلا عن غياب الأسس التراكمية المنطقية لبناء الدولة في كردستان.

المنهجية والمفاهيم والمقاربة النظرية

تتبنى هذه الدراسة المنهج الإستطلاعي التحليلي بالإعتماد على اداة المقابلات المباشرة مع "النخبة"، الذين نعني بهم اجرائيا ناشطين، وأكاديميين، واعلاميين، وحزبيين سياسيين، مطلعين وحاضرين وفاعلين في الميدان العام، ضمن توزيع جغرافي شمل محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك.

وتم اجراء 15 مقابلة ضمن مصفوفة من الأسئلة المتعددة التي تناولت الموقف من الإستفتاء لإقامة دولة كردية، ومآلات الإقليم وعلاقته بالحكومة الإتحادية، فضلا عن تصورات النخبة الكردية للعلاقة مع العرب وآفاق الهوية الوطنية العراقية الجامعة.

والنخبة التي جرت مقابلتها في شهر حزيران/يونيو عام 2019، ينتمي أفرادها لشتى الصنوف الإسلامية والليبرالية والمناطقية والعشائرية والحزبية في كردستان، في محاولة لتمثيل أوسع يشمل جميع فئات النخبة الكردية[1].

ان "الكردية" بالمعنى المتبع في هذه الدراسة تحتوي معنى اثني انثروبولوجي. ومقياس تشخيص "الكردي" في الدراسة، هو الإنتماء لهذه القومية، أو الثقافة، أو الفضاء، أو الجغرافيا، أو الهوية الفلكلورية الموجودة في المحافظات المشكلة لإقليم كردستان.

وقد اضفنا الى النخبة الكردستانية نخبا كردية من محافظة كركوك، لا لكونها جزءً من كردستان، بل لأنها تضم نسبة عالية من القومية الكردية، كما انها جزء من الملف العالق بين بغداد واربيل.

وتشمل الحوارات ايضا نخبا من الأقليات في كردستان، في محاولة لتمثيل اوسع للآراء النخبوية هناك.

اما الدولة فيقصد بها ذلك الكيان السياسي - القانوني الراسخ، ضمن بقعة جغرافية معينة، يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه، وان مؤسساته تعمل على التوحيد بينهم.

وبالتأكيد فإن الدولة في تلك الوضعية مشروع يخضع لبناء متواصل، يتم بموجبه بناء جهاز اداري، ومالي وقضائي وعسكري مستقر، تقوم بواسطتها تلك الأجهزة بمهام احتكارية لفرض سلطة التشريع[2].

ونقصد بالهوية "الهوية هي تلك العناصر المادية وغير المادية، التي يتميز بها فرد ما أو جماعة ما ويعدّلها مع مرور الوقت عبر علاقاته/ها مع الآخرين"[(3)].

اما المواطنة فهي "في مغزاها الأساسي حقوق وواجبات، لكنها أيضا تنطوي على العيش ضمن دولة/وطن، والإلتزام بأقصى الحالات الممكنة من التماثل مع الثقافة العامة والتواصل بلغة ذلك البلد، وان يكون المواطن متسامحا مع الآخر المختلف"[(4)].

---

[1] - أورد الباحث أسماء النخب التي تمت مقابلتهم، مع بعض سيرتهم الذاتية بنهاية هذه الدراسة.

[2] - Tomas Ertsman, "State Formation and State Building in Europe", Ed, Thomas Janoski, **The handbook of political sociology**, (Cambridge, Cambridge University Press, 2005), P:367.

[3] - علي طاهر الحمود، **العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات**، (بيروت، مسارات، 2012)، ص49.

[4] - ديريك هيتر، **تأريخ موجز للمواطنية**، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل، (بيروت، دار الساقي،2007)، ص15.

الإستفتاء على الدولة: طموح قابل للتحقيق ام ورطة؟!

يجمع النخبة الأكراد على أن بناء الدولة الكردية استحقاق قومي وتاريخي وانساني لهم. فقد خذلت المعاهدات الدولية عند وضع الحدود، الأكراد في تشكيل دولتهم، اذ وزعتهم على اربعة بلدان متجاورة هي العراق وتركيا وايران وسوريا. ولم يبارح الحلم بإقامة الدولة الكردية نخبتهم طيلة عقود، امتزج بالنضال المسلح، والشعور القومي المتصاعد، ومشاعر قوية بالتميز من جهة، والخذلان والإحباط من تمرير هذا المطلب من جهة ثانية.

وتميز الإعراب عن المشاعر الكردية بالثقة العالية بتعريف الذات، مصحوبا بألم لا تبارحه العين من عدّ "الكردية" مواطنة من الدرجة الثانية، ومغضوب عليها من الحكومات العراقية المتعاقبة حتى بعد 2003م.

وبدا بوضوح أن اكثر المطالبات الكردية هي المطالبة بالإعتراف باللغة والثقافة، ورفض لغة الفرض من بغداد، والحماية من الظلم المستمر، واستعادة الحقوق المسلوبة، وانهاء الأذى المتواصل في الإقصاء والتهميش، وتحقيق الحلم بالمساواة والمواطنة العادلة.

ويبدو لمتابع الوضع الكردي أن هذه المطالبات هي لأقلية ضعيفة، اكثر منها لمكون يعد الأقوى في موازين القوى العراقية بإمتلاكه سيادة شبه مطلقة على أربع محافظات وصلاحيات كبيرة في ادارة القوات المسلحة التابعة له، فضلا عن العلاقات الخارجية والصلاحيات الدستورية وغير الدستورية الاخرى.

إن مثل هذا الشعور بالإضطهاد المستمر، لا يمكن تفسيره الا ضمن سياقات نفسية اجتماعية معقدة، أنتجت وما تزال عواطف سلبية حيال ما يحيط الأكراد.

وأظهرت النخبة الكردية ان المجتمع في كردستان يمر بمرحلة اعادة تعريف الذات، ومعرفة الحدود، والقدرات، لذا وجّهت النخب نقدا كبيرا للسياسيين الكرد واخطائهم الى جانب النقد التاريخي للنظام السياسي العراقي بشكل عام.

ويمكن تصنيف مواقف النخب الكردية عما بعد الإستفتاء بصنفين اساسين: مواقف نحو الداخل الكردي، واخرى نحو خارج كردستان.

في الداخل الكردي فرّق النخبة بين حلم الدولة الكردية وبين الإستفتاء عليها. فقد كان الإجماع حاضرا على حلم الدولة الكردية، والشعور بالتضامن بين الجميع (شعبا، وأحزابا، ونخبا، ومكونات في كردستان) على تحقيق هذا الهدف.

لكن ما يعيق تحقيق الدولة الكردية عوامل كثيرة برأيهم، منها عدم التعاطف الدولي، والمواقف الإقليمية الرافضة، وعدم التهيؤ لمرحلة الدولة في مجالات البنى التحتية، والمؤسسات، والمنظومة القانونية، والقوات المسلحة، والوضع الإقتصادي، والخلافات المناطقية بين السليمانية واربيل، والنزاعات العشائرية المستمرة.

اما على صعيد الإستفتاء، فقد عبّر أغلبية المستطلعة آراؤهم ان ذلك كان "مقامرة خاطئة"، و "مجازفة خطيرة"، و"خسرانا للمعركة" على حد تعبير بعض النخب.

ويمكن تلمس الشعور العميق بالصدمة من مآلات الإستفتاء في كلمات المثقفين الأكراد، اذ اشار البعض الى أنهم بمعية السياسيين الأكراد لم يتصوروا أو يتوقعوا ما جرى بعد الإستفتاء، ولا سيما بعد استعادة كركوك من قبل الحكومة الإتحادية، وقطع الرواتب، ومنع كردستان من تسيير الرحلات الجوية الدولية، وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها بغداد.

اما البعض الآخر فقد أشاروا الى أنهم حذروا منذ البداية من اليوم الذي يلي الإستفتاء، مشيرين الى عدم وجود خطط لذلك اليوم من قبل السياسيين، على الرغم من اتفاق الجميع على الحق الكردي باقامة الدولة. فلم يكن الزمن مناسبا في توقيته لإجراء الإستفتاء، كما لم يتهيأ المناخ السياسي الداخلي لذلك، فضلا عن فقدان التهيؤ الإجتماعي للمواطنة في الدولة الكردية العتيدة.

ولم يخف بعض النخب استياءه من أن هدف الإستفتاء لم يكن سوى مَجدٍ شخصي لزعماء أكراد أرادوا دخول التاريخ، مضحين بمكتسبات الأكراد التي حصلوا عليها منذ 2003م في الدولة العراقية. وأشار أحد الأكاديميين بجملة مكثفة بالقول: "خسرنا الإستفتاء، وأعادونا الى الوراء لما قبل 2003م". فيما أشار اعلامي آخر الى أن "العقلية السياسية الكردية عقلية قَبَليّة، وما كان الإستفتاء الاّ ردّا عشائريا بائسا على عزل حكومة بغداد لخال رئيس الإقليم، وزير المالية هوشيار زيباري بتهم الفساد".

على الصعيد الداخلي أيضا، أقرّ المستطلعة آراؤهم بأن وضع الأقليات بشكل عام أفضل من النظام السياسي في الحكومة الإتحادية، مشيرين بهذا الصدد الى وجود كوتا تميّز ايجابا الأقليات –ومن جملتها الأقليات غير المعترف بها في بغداد مثل الكاكائية والزرادشت- ليس على صعيد المجالس المنتخبة فحسب، وانما بعض الأحزاب السياسية والقوات الأمنية ايضا. مع ذلك ما تزال مخاوف تنتاب الأقليات مما جرى في الإستفتاء، على الرغم من تصويتهم بالإيجاب لصالحه. ومردّ تلك المخاوف تعود الى قلّة التشريعات القانونية المنظمة لوضعهم في الإقليم، والإكتفاء بأوامر من الجهات العليا – رئاسة الإقليم تحديدا- لتنظيم شؤونهم، وهو ما لا يوفر

ضمانة كافية للأقليات في مستقبل كردستان. فضلا عن ذلك فإن بعض أفراد النخبة نوهوا الى عدم وجود ضمانات بأن الأقليات في الدولة الكردية -(إن ظهرت إلى حيّز الوجود)- لا تطالب هي الاخرى بالإنفصال بسبب هشاشة النظام السياسي وحداثته في كردستان.

وقال بعض المثقفين ان الأكراد لن يجربوا الإستفتاء مرة اخرى، إذ أن ما جرى كان انتكاسة، وأن الناس في كردستان أصبحت لديهم قناعة بعدم امكان تحقيق الدولة الكردية في المدى القريب، كما أنهم فقدوا الثقة بالسياسيين الأكراد في أن يقودوا عملية الإنفصال بسلام ونجاح.

كل ذلك على الصعيد الداخلي، أما على صعيد التعامل مع خارج كردستان فإن النخب في الغالب أقرّت بأن على الأكراد التعايش مع واقع فشل الإستفتاء، والتعامل بواقعية مع الوضع الجديد من خلال الحكومة الإتحادية. وكانت الدعوات صريحة بضرورة العودة الى بغداد والعمل من خلالها، لكن هنا تشظت المواقف مرة اخرى بين النخب الكردية. فقلّة قليلة دعا الى العمل من خلال الحكومة الإتحادية لتحقيق الدولة الكردية، فيما دعا الأغلبية الكبرى من المستطلعة آراؤهم الى الإندماج مع العملية السياسية الإتحادية، ومحاولة اصلاح النظام السياسي هناك من أجل تحقيق المواطنة المتساوية مع جميع العراقيين.

وعن سبل الإندماج وشروطه أشار بعض النخبة الى ضرورة العمل على تحقيق الإنتاج الإقتصادي (الصناعي والزراعي) والإنجاز العلمي بوصفهما طريقا ملائما للتلاحم، فضلا عن العمل من خلال الدستور العراقي الذي رضي به الأكراد لتحقيق دولة مدنية تضمن المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وحل القضايا العالقة مثل المادة 140 الخاصة بالمناطق المتنازع عليها. ولم يفت النخبة المثقفة الإشارة الى أن الناس اليوم تريد ضمان معاشها وأمنها واحتياجاتها والإعتراف بحقوقها، واذا ما تحقق ذلك لا يكون الإنفصال من العراق خيارا للأكراد.

الأكراد والعرب: عقدة العلاقة!

كان لشبه الإنفصال الكردي عن العراق في اثناء مدّة الحصار الإقتصادي في التسعينيات اثراً بالغا على طبيعة الصورة العربية لدى الجيل الشاب. فيساوي جيل التسعينيات و هم اليوم دون الثلاثين من العمر، بين عرب العراق وما فعله نظام صدام بالأكراد في الثمانينيات. فالشباب برأي النخبة الكردية يستحضرون دوما الماضي، وهم يكرهون العربية، ومتخوفون من العرب و"هم ينظرون اليهم من

خلال ذكريات الكيمياوي والأنفال" على حد تعبير احد الأكاديميين. "إنه جيل تغذى على الكراهية" كما قال احد الناشطين، فيما تضيف ناشطة أخرى أن "هناك عقدة صنعها التاريخ بين العرب والأكراد، وما الإستفتاء الا تتويجاً لتلك العقدة".

ويشير اغلب المستطلعة آراؤهم أن السياسيين الأكراد يتحملون مسؤولية بالغة في هذا الشرخ المجتمعي، فعدم اهتمامهم بخطورة تساوي عرب العراق مع أفعال الأنظمة الدكتاتورية من خلال الإعلام، واللعب على المشاعر من أجل استمرار الحكم، والأكثر من ذلك كله استبعاد العربية من مناهج التربية طيلة السنوات التي أعقبت انتفاضة عام 1991م فما بعد، كان السبب الرئيس وراء الإنفصال النفسي للشباب الأكراد عن العرب.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الإنفتاح الإعلامي والإفتراضي بعد 2003م، وحركة السياحة في كردستان، والتجارة عبرها أيضا، زاد من احتكاك المجتمع الكردي بعرب العراق بنحو متزايد، مما زاد من تقبل الآخر لديهم.

ويجمع النخبة الكردية بأن نزوح العرب الى كردستان من المحافظات التي احتلتها داعش في 2014، كان له أثر بالغ في تصحيح الصورة المرسومة عن عرب العراق بشكل كبير. وينظر الأكراد بعين الإمتنان الى هؤلاء النازحين وايضا السياح العراقيين العرب، الذين لولاهم لمرّ الإقليم بأزمة اقتصادية أعمق خلال السنوات التي قطعت بها بغداد الرواتب عن موظفي كردستان، إثر الخلاف على تصدير النفط عام 2015م.

ونوّه بعض النخبة الى أن أعدادا متزايدة من الأكراد يتعلمون اللغة العربية، ويبثون الأغاني العربية في محلاتهم التجارية، فضلا عن تواجد المنظمات الدولية في الإقليم التي غالبا ما تشترط العربية الى جانب لغات أخرى لعمل موظفيها.

وبدا ان تعلم اللغة العربية والإنفتاح عليها في الأسواق والمطاعم والأماكن السياحية يعود بالأساس الى ضرورة الحفاظ على المصلحة الإقتصادية، دون أن يكون ذلك مساويا للتسامح المطلق او الغاء الحواجز بين الأكراد والعرب.

وشدد بعض النخبة ان لدى الأجيال التي سبقت التسعينيات ذكريات طيبة مع العرب، مشيرين الى صلات الصداقة والتزاوج والآلام المشتركة. كما أن الدين، والفن، والتجارة هي نماذج من المشتركات التي يمكن البناء عليها لتعزيز العلاقة المجتمعية بين الأكراد والعرب. ويشير ناشط في كركوك الى أن نموذج التعايش السلمي بين

المكونات في محافظته يمكن أن يكون مثالا لإمكانية البناء على المشتركات وتعزيزها، شريطة تحسين أداء السلطة السياسية التي دأبت على تضييع تلك المشتركات.

الهوية الوطنية العراقية: فرض الإمكان و الإستحالة

بشكل عام تتردد النخبة الكردية في التسليم بإمكانية بناء هوية وطنية عراقية جامعة تشمل الأكراد والعرب. فاستمرار الخوف والريبة من بغداد، وغياب ملف الأقليات عنها، والخشية من فرض الهوية من خلال الإجراءات الحكومية، والشك المستمر بالسياسيين العرب، واستمرار المحاصصة التي تشكل عائقا امام تحقيق دولة مدنية تعتمد المواطنة، وغياب سيادة القانون وتفشي الفساد، كل ذلك برأي النخبة أمور تجعل من الصعب التفكير بهوية وطنية جامعة. بل ذهبت احدى الناشطات الى أن "مواطني الإقليم قرروا نفسيا التنازل عن هذه الهوية"، فيما اعربت ناشطة اخرى عن وجود ميل في أن تكون كردستان اقليما مستقلا داخل العراق من دون وجود رغبة بهوية عراقية واحدة. وبدت الناشطات والأكاديميات بشكل عام اكثر تشاؤما من تحقيق الهوية الوطنية العراقية، مبديات مشاعر كردية أوضح، فيما كان الناشطون والأكاديميون والإعلاميون أكثر توضيحا للشروط المطلوبة لتحقيق الهوية الوطنية، مذعنين بأن ذلك إن حصل فسيحتاج الى عقود من الزمن وأجيال متعاقبة تعمل بشكل تراكمي على هذا المشروع.

ولعل هذا التباين الجذري في المواقف يعود الى المستويات المتباينة في التفاعل في المجال العام، اذ أن المجتمع الكردي مثل أغلب المجتمعات الشرقية يفسح مجالا أوسع للذكور في الإحتكاك والتعارف مع الآخر قياسا بالإناث، فضلا عن أن للموقف من القضية الكردية تداعيات اقتصادية مباشرة على الذكور في مثل هذه المجتمعات قياسا بالإناث.

وأشار الكثير من النخبة الى ضرورة اعادة بناء الثقة الحقيقية بوصفها شرطا اساساً لبناء الهوية الوطنية، وهي خطوة ينبغي على الحكومة الإتحادية اتخاذها "فهي من تحدد مصير الأكراد" على حد تعبير أحد الناشطين في كركوك. وفي السياق ذاته فإن تعديل الخطاب الإعلامي الكردي نحو العرب ضروري لبناء جسور الثقة وايصال رسالة للمجتمع العربي بوجود ارادة على الإنفتاح والإندماج وفق ما اشار اليه أحد الناشطين في كركوك أيضا.

وتؤكد النخبة بشكل عام على أن "الناس في كردستان اليوم أدركت زيف السياسيين الأكراد في تبني الهوية الكردية"، وهم في أفضل وضع ممكن الآن للإندماج مع النظام الإتحادي، اذا ما حصلوا على حقوقهم بالتساوي مع الآخرين ضمن المواطنة العراقية.

ويرى النخبة أن التدخلات الدولية والإقليمية في مساندة الإقليم بوجه بغداد، أو العكس، له تأثير بالغ السوء على تحقيق الهوية الوطنية، فيما أشارت احدى الناشطات في دهوك الى أن "للمنظمات المحلية والدولية دور مهم في تحقيق التماسك الإجتماعي من خلال مشاريع التعايش وبناء الهوية الجامعة".

ولا يمكن بناء هوية وطنية من دون التعرف على الآخر، من خلال اعادة قراءة التاريخ، وكتابة المناهج، وتعديل الخطاب الإعلامي والسياسي، وعدم تحميل الحاضر بما جرى في الماضي، كما أشار الى ذلك أحد الأكاديميين في السليمانية.

كما أن الحرية، والأمن، والعيش الكريم، وتقسيم الثروات الطبيعية على الناس، وتطبيق الدستور، واقرار القوانين الخاصة به، ومكافحة الطائفية والفساد، هي شروط اخرى لتحقيق الهوية الوطنية الجامعة.

ولا يؤمن بهذه الدعوات كلها مثقف من السليمانية انفرد بالقول: "لا يوجد ثقة بالعرب، ونريد الإستقلال ولو كنا في صحراء قاحلة".

الملفات الثلاثة: وصفة الأكراد للإنفصال أو الإندماج؟

بدا للأكراد منذ لحظة كتابة الدستور العراقي عام 2005م، أن الملفات الثلاثة المتمثلة بالسياسة الخارجية والدفاعية والثروات الطبيعية هي ملفات ضرورية لإقامة الدولة الكردية. لكنه وبعد مرور 15 عاما من التغيير، وتجربة الإستفتاء الفاشلة، وأيضا تعرف الناس في كردستان على طبيعة النظام السياسي في اربيل وبغداد، أقرّ غالبية النخبة المستطلعة آراؤهم أن تجربة الإقليم مع هذه الملفات لم تكن ناجحة، داعين الى احالتها الى الحكومة الإتحادية.

واشار بعض النخبة الى أنه لا يمكن بناء دولة داخل دولة من خلال فوضى صلاحيات التصرف بالملفات الثلاثة بين بغداد واربيل، مؤكدين أن ادارتها في كردستان لم يكن شفافا، ولا يلحظ سوى المصالح الشخصية للقيادات السياسية ولاسيما في ملف النفط.

ومع كل ذلك، فإن الأغلبية الكبرى يشـــدد على أن لا يكون لبغداد قدرة الفرض والإنفراد بالملفات الثلاثة، مقترحين أن يكون النظام السـياسـي الإتحادي أكثر تمثيلا للمكونات، ضمن سياسة قانونية عادلة وواضحة وشفافة. فوجود ضمانات دستورية وقانونية ضرورية لتهدئة المخاوف التي تعتري الشارع الكردي.

وما يعيق حسم الملفات الثلاثة هو فوضـى العلاقات بين المركز والإقليم، والإختلاف على تفسـير مواد الدسـتور، وعدم تشـريع القوانين الضـرورية لإدارة هذه الملفات، وعدم الثقة المتبادلة التي سببتها مصالح السياسيين.

ولا يمكن بحسب الكثير من النخبة أن تكون بعض الصـلاحيات للإقليم، منها اصـدار البطاقات الوطنية، (على سبيل المثال لا الحصـر)، فالعقلية الحزبية غير الديمقراطية في كردســـتان تمنع الثقة بها بين الناس في ادارة هذا الملف نظرا لوجود حالات من ابعاد المعارضين الى السليمانية.

وأشـــار أحد الأكاديميين في دهوك الى رأي ملفت، هو أن تجربة الإقليم بعد هذه السـنوات فشـلت في اقناع الأكراد بكفاءتهم وقدرتهم على ادارة الملفات الثلاثة بحياد وعقلانية، ما يعني ضـــرورة احالتها الى الحكومة الإتحادية، مقترِحاً أن يكون ذلك ضمن تعديل دستوري يشمل حق الأكراد بالإنفصـال التلقائي بعد اجراء استفتاء بعد 20 عاما من هذا التعديل. و هذه المدة برأي هذا الأكاديمي كافية لتهدئة المخاوف الكردية، واعطاء الحكومة الإتحادية فرصـة لإبداء حسـن نيتها للشـعب الكردي، مما يعزز من فرص الإندماج، ويشجع على تحقيق العدالة والمساواة.

حكومتا بغداد واربيل الجديدتان: أمل بغدٍ أفضل؟

بشكل عام بدت النخبة متفائلة بإختيار نيجيرفان بارزاني رئيسا للإقليم، بوصفه رجلا معتدلا يبحث عن الأمن والإقتصـــاد، أكثر من سـعيه لتسـجيل نقاط سـياسـية على الخصـــوم. ومما يزيد من تفاؤل النخبة اختيار عادل عبد المهدي رئيســـا لوزراء العراق، وقد رأوا فيه رجلا يبحث عن حلول للمشـــاكل العالقة. وفي الوقت ذاته يزيد من تفاؤل النخبة الإنقســـامات والإنشـــطارات وتســـاقط الشـــعبية لدى جميع القوى الســـياســـية في العراق، التي برأيهم زادت من فرص التفاهم وايجاد الحلول للملفات العالقة.

مع كل ذلك، فلم يفت عددا من النخبة التنويه أن الرئيس الجديد للإقليم لن يكون وحده في الكابينة، اذ أنه يتشـــارك مع مســـرور بارزاني مهمة التفاوض مع الحكومة

الإتحادية، وهذا الأخير عُرف بحدّيته وجديته في التعامل مع الملفات القومية للأكراد. فضـــلا عن ذلك فإن نيجيرفان بارزاني محكوم بآليات حزبية لايزال يقودها مســعود بارزاني الرئيس السابق لإقليم كردستان.

كما أن نخبة الســـليمانية وكركوك بدوا أكثر تشـــاؤما من امكانية أن يتمكن الرئيس الجديد من حل مشـــكلات الإقليم الداخلية، ولا ســـيما المضـــي بتوحيد الإدارتين في السـليمانية واربيل، مشـيرين الى أن المشـكلات بين المدينتين اللتين يقودهما الحزبان الرئيسـان في كردسـتان، هي مشـكلات تاريخية وعميقة، يشـكّل جرحها الغائر شـرخا مستمرا بين الإدارتين حتى الآن.

وتشـير النخبة الى أن الخطاب القومي قلّت حدّته بعد نتائج الإسـتفتاء، و يحاول الكل التأقلم مع الواقع الجديد.

ودعا بعض النخبة الى الإهتمام باعطاء السلطة القضـائية والمحكمة الإتحادية سلطة لحل الخلافات بين الحكومة الإتحادية واقليم كردسـتان، وأيضـا التوجه لعقد اتفاقيات مكتوبة وآليات رقابية قانونية واضـحة وشـفافة لمسـاندة أي تفاوض قادم بين الإدارة الجديدة في الإقليم والنظام الإتحادي، فـــ"القضـية الكردية هي إحدى أعقد العُقد في طريق بناء دولة مدنية عراقية حديثة"، على حد تعبير أحد الناشطين في كركوك.

العقدة الكردية في العراق.. هل من حل ممكن؟

من الصعوبة بمكان اقتراح حلول لمعضلة امتزجت بمشاعر القومية والآم الضحية – وإن كان متخيلاً- ومصالح حزبية ومناطقية وعشائرية. لكنه في اطار الممكن ومن خلال الحوارات المعمقة مع النخبة الكردية يمكن التوصية بسياسات تعين النظام في كل من كردستان والحكومة الإتحادية على تقليل فجوة الخلافات.

التوصيات المشتركة بين الحكومة الإتحادية واقليم كردستان:

- التشـديد على أن النزاع بين الإقليم الكردي وبغداد نزاع دسـتوري قانوني إداري، وليس صراعا قوميا.

- من المهم التركيز على المصالح بدلا عن المواقف في أي حوار بين بغداد واربيل.

- من المجدي التفكير جديا بتعديل تدريجي للدستور، من دون المساس بالصلاحيات الحصرية المثبتة للإقليم ومواطنيه.

- من الضروري على الحكومة الإتحادية والإقليم فصل الملفات السياسية والقرارات السياسية أيضا، عن الملفات الاخرى، اذ ان جلّ الملفات العالقة بين الطرفين ذات طبيعة فنية تخصصية ينبغي ان يصار لحلها الى فنيين ومختصين من الملاكات الوسطى في الوزارات والأكاديميين والشركات المختصة.

- الحوار بين بغداد واربيل ينبغي ان يتضمن توحيد الإجراءات في اصدار الجوازات، ومنح التأشيرات، وتملّك العقارات، واصدار البطاقة الوطنية، وبطاقة السكن، والبطاقة التموينية، والبطاقة الإنتخابية، وتسجيل المركبات، واجازات السوق، واجازات حمل السلاح، وملاحقة وتسليم المطلوبين.

- اقامة سد "بخمة" في اقليم كردستان، والذي توقف انشاؤه بسبب اعتراضات اربيل، يمكن ان تسهم بمزيد من التساند في ملف الماء بين الإقليم وباقي المحافظات. من المطلوب ان يشمل الحوار بين بغداد واربيل اعادة تفعيل هذا المشروع مع الأخذ بالحسبان الملاحظات الكردية بهذا الصدد.

- اقامة شبكة من الطرق البرية وسكك الحديد، يساعد على انسيابية حركة التجارة والسياحة مع اقليم كردستان، وذلك ممكن ضمن مشروع اقتصادي أكبر يضمن التساند الإقتصادي والإعتماد المتبادل على منتجات الإقليم مع باقي محافظات العراق، وهو يسهم في زيادة الإندماج والتضامن الإجتماعي والمصالح السياسية في نهاية المطاف.

- على الحكومة الإتحادية الإستعانة بالمعلمين والمدرسين الأكراد في تدريس مادة اللغة الكردية التي دخلت المناهج الدراسية العراقية منذ اعوام، وفي المقابل على حكومة الإقليم المزيد من الإهتمام بإعادة اللغة العربية الى مناهج التعليم، واستقدام المعلمين والمدرسين العرب لهذا الغرض.

- أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الإتحادية وبالتنسيق مع وزارة التعليم في إقليم كردستان بإعادة النظر في خطط قبول الطلبة من خريجي الدراسة الثانوية في الجامعات والمعاهد والكليات العسكرية، وتوحيد اجراءات التقديم والقبول ومعادلة الشهادات، والعمل على توزيع الطلبة بشكل يكفل الإختلاط بين سكان المحافظات العراقية جميعًا، وبين العرب والأكراد على وجه الخصوص.

- للمنظمات الدولية ومراكز دراساتها، والمنظمات غير الحكومية المحلية دور أساس في زيادة الوعي بمخاطر العنف، والتطرف، وسبل تعزيز الإندماج المجتمعي من خلال برامج طويلة المدى تستهدف بالخصوص الجيل الشاب في كردستان وباقي مناطق العراق.

التوصيات الخاصة بالحكومة الإتحادية:

- يعد الدستور والإلتزام غير الإنتقائي ببنوده، والإحتكام اليه من خلال الآليات المثبتة فيه مثل المحكمة الإتحادية، ومجلس الإتحاد المعطل، الأداة الفضلى لحل الخلافات مع كردستان.

- مازال الدستور العراقي بحاجة الى اقرار قوانينه المفسّرة والمتعلقة بالصلاحيات الممنوحة للإقليم، وقانون النفط والغاز، ومجلس الإتحاد، وضمان الحريات، وحقوق الأقليات، وتقسيم الموارد المالية، والخدمة المدنية العامة، وغيرها من القوانين الواجب تشريعها لتنظيم العلاقة بين الحكومة الإتحادية وكردستان.

- هناك اتجاه كردي اقوى مما مضى في القناعة بضرورة ادارة ملفات النفط والغاز، والقوات المسلحة، والسياسية الخارجية، من قبل الحكومة الإتحادية، شريطة وجود ضمانات في تمثيل القرار بالنظام الإتحادي في العاصمة، لكل المكونات. وهذا الأمر ممكن بقرار سياسي اولا، وتعديل دستوري ثانيا.

- تنفيذ المادة 140 من الدستور، والخاصة بالمناطق المتنازع عليها، مع اعطاء خصوصية لمحافظة كركوك بتحويلها اقليما منفصلا -(وهو رأي اصرّ عليه عدد من النخبة الكردية)-، بقوانين خاصة تضمن عدم تسيّد قومية على أخرى، وجعلها بقانون خاص عاصمة للتعايش في العراق، اذ يمكن ان تقلل هاتان الخطوتان بشكل كبير مصادر التوتر بين اربيل وبغداد.

- من الضروري تبني النظام الإتحادي قانونا خاصا لحماية الأقليات ومكافحة العنصرية والطائفية والتمييز، والإعتراف بالأقليات غير المثبتة في الدستور والقوانين النافذة، مثل الكاكائية، والزرادشت، والبهائية، وغيرهم، واستقطاب الكفاءات من الأقليات ضمن وضع تمييزي ايجابي لصالحهم في دوائر الدولة.

- من المهم على الحكومة الإتحادية التعامل مع القوى السياسية والإجتماعية في كردستان وكركوك بشكل مباشر، وبالتوازن والتساوي ضمن باقة من الحلول السياسية والحوار الرسمي مع الإقليم.

- لا ينبغي ان يكون ما يجري في الإقليم في مجال الحريات، ومسودة دستور الإقليم، واقرار القوانين، بمنآى عن رصد ومتابعة الحكومة الإتحادية بمؤسساتها القانونية، لتأشير الخلل، ومتابعته من خلال المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الإتحادية، وهو امر يمكن أن يشعر مواطني الإقليم بمزيد من اهتمام المركز حيالهم.

- على الحكومة الإتحادية عدم المراهنة على عامل الوقت، في حل المشكلات، إذ أن تجربة ما بعد 2003م أثبتت تعقّد الملفات وتحجّرها كلما مضى عليها الزمن.

- كان تأثير الدول المجاورة محوريا في العلاقة بين بغداد واربيل، وهو أمر واقع تحكمه طبيعة الجغرافيا والنفوذ التاريخي لتركيا وايران في المنطقة الكردية العراقية. ويبدو ان تحييد تدخلات البلدين سيكون له أثر ايجابي في حل المشكلات العالقة بين الإقليم والحكومة الإتحادية. وبما أنه لا يمكن تصور امتناع الدول المجاورة عن محاولة النفوذ في كردستان العراق، يمكن بهذا الصدد اقتراح وساطة تركية ايرانية مشتركة تتولى عملية الإتفاق بين الإقليم والحكومة الإتحادية، اذ يمكن لمثل هذه الوساطة ضمان ضبط ايقاع القوتين الإقليميتين في محاولات نفوذها في كردستان، وضمان التوصل الى اتفاق اسرع وارصن بين الحكومة الإتحادية والإقليم يحفظ مصالح كردستان ضمن الدستور العراقي الحافظ لوحدة البلاد.

التوصيات الخاصة بإقليم كردستان:

- ما يزال اقليم كردستان يشكل تجربة ناجحة بعيون العراقيين في الأعمار والخدمات والإستقرار الأمني، وان استمرار هذه الصورة ضرورية لوجود عراق مدني متقدم. وشريطة ذلك أن تهتم حكومة الإقليم بمكافحة جدية للفساد، والشفافية في الإقتصاد، وتأمين مزيد من الحريات العامة الخاصة بالأحزاب السياسية والإعلام والناشطين.

- إن وجود كردستان قوية ضمن العراق الإتحادي ضمانة لمدنية الدولة، كما أن ذلك ضمان لحقوق الجماعات المتنوعة دينيا وقوميا وثقافيا في البلاد. وبهذا المعنى يمكن لسياسيي الإقليم فتح قنوات تواصل مباشر مع المثقفين والأكاديميين والإعلاميين والناشطين في مختلف المحافظات العراقية المدافعة عن مثل هذه المشروع للدولة، بدل الإتكاء على المشروع الكردستاني فقط.

- على الإدارة في الإقليم انهاء الإنطباع بأنها تدار بقوة عشـــيرة معينة، او حزب محدد، فتطوير النظام الديمقراطي في كردســـتان وصـــفة لنجاحه ضـــمن العراق الإتحادي، والمجتمع الدولي ايضا.

- إن حل المشـــكلات بين الإدارتين في الســـليمانية واربيل، يمكن أن يضـــيف لقوة كردســـتان في التفاوض مع الحكومة الإتحادية، فضـــلا عن أن تخفيف المشـــكلات الداخلية سيضعف الأصوات القومية العالية التي طالما خبّأت الصراعات الداخلية في الإقليم لتوجهها صوب بغداد.

اسماء النخبة المستطلعة آراؤهم بحسب الحروف الألفبائية

اواز سليم عبد الله: اعلامية ومديرة منظمة كردستان للجميع للتنمية الديمقراطية- كركوك

ايناس رضا اصغر: أكاديمية وناشطة- السليمانية

بريفان عبد الخالق: أكاديمية - سليمانية

د. جلال حسن: أكاديمي - السليمانية

د. حكيم عبد الرحمن البابيري: أكاديمي - دهوك

خالد بيشاوة: سياسي مستقل - السليمانية

رجب عاصي كريم: ناشط كاكائي ورئيس منظمة ميترا - كركوك

ريبر اسماعيل محمد امين: ناشط وحقوقي - كركوك

ژاليان كريم احمد: ناشطة - السليمانية

شه مال ابو بكر حسين: أكاديمي – دهوك

د. صباح صبحي حيدر: أكاديمي - اربيل

كارزان حميد: باحث في الشأنين الاقتصادي والسياسي - اربيل

كوفند شفيق: أكاديمي – اربيل

د. م.ع: أكاديمي - اربيل

هيمان رمزي: ناشطة تركمانية – اربيل

التعريف بالكاتب

د. علي طاهر الحمود

أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الاداب جامعة بغداد, مترجم كتاب (العولمة وأثرها على الثقافة والهوية الايرانية) الصادر من بيت الحكمة ببغداد, مؤلف كتاب (العراق: من صدمة الهوية الى صحوة الهويات) الصادر عن مؤسسة مسارات ودار الرافدين – بغداد وبيروت, ومؤلف كتاب (جمرة الحكم: مخاضات التجربة الشيعية ببناء الدولة والامة في عراق بعد 2003) عن مركز دراسات الكوفة ودار الرافدين – بيروت.

عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت) .

تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت– الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة .إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فردريش إيبرت– الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فردريش إيبرت– الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسية الحالية.

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG